

## قضية

من بيت 13 الف منتسب، 3400 طبيب فقط شاركوا في انتخابات نقابة اطباء في بيروت امس، التي اسفرت عن فوز ساحق للائحة مدعومة من التيار الوطني الحر وحزب الله والقوات اللبنانية وحزب الكتائب. الوجه الاخر للعملية الانتخابية ان أكثر من 60% من الاطباء لم يحدوا أنفسهم معيّن بتصويب الوضع المالي المتدهور للنقابة عبر الدعم الى خوض معركة انتخابية نقابية مستقلة خارجة عن عباءة الاحزاب السياسية التي ضُكّت بالنقابة

## 60% لم يعنهم تصويب الأداء النقابي

# انتخابات الأطباء: الأحزاب تتنافس وتفوز

اللائحة الدكتور شرف بو شرف بمنصب النقيب بالتزكية، فبعد الإعلان عن فوز اللائحة بأكملها بمجلس النقابة، الرابعة عصراً، وقبيل بدء التصويت على منصب النقيب بلحظات، انسحب المرشّحان باسم بو مرعي ورسوان الزعبي ليُعلن فوز بو شرف. ونافست «النقابة تجمعنا» لائحة

باكرا، حُسمت نتائج انتخابات نقابة الأطباء في بيروت، أمس. الفوز الساحق الذي حققته لائحة «النقابة تجمعنا» (مدعومة من التيار الوطني الحر، حزب الله، القوات اللبنانية وحزب الكتائب)، أتى، بالخالي، الى فوز مرشّح

الاجواء

التي سبقت

الانتخابات اوجت

بمعركة كسر

عظم، (الضباب)



**محمد خالد ملص**

فازت اللاحة المدعومة من تحالف العزم والمردة والكرامة وتجمع الإصلاح والحزب الشيوعي والحزب القومي بثلاثة مقاعد من أصل أربعة في انتخابات نقابة الأطباء في الشمال، أمس، فيما نالت اللائحة التي دعمها تحالف تيار المستقبل والقوات اللبنانية والجماعة الإسلامية مقعداً واحداً فقط.

الثامنة صباحاً، فتحت صناديق الاقتراع لانتخاب الأعضاء الأربعة، ومن بينهم النقيب الذي يقضي العرف أن يكون مسيحياً. وقد ترشح الى هذا المنصب كل من الدكتور حنا جرجس (المستقبل)، والمرشّح المنفرد الدكتور بسام خوري. وكان مفترضاً

«الطبيب أولاً» (مدعومة من حركة أصل وتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وقسم مما يعرف بـ «حراك الأطباء»)، ولائحة «مستقلّون نحو نقابة للطبيب» (مدعومة من الحزب الشيوعي). يتألف مجلس النقابة من 15 مقعداً: ثمانية منها لعضوية المجلس، وأربعة لصندوق التامين والإعانة، وثلاثة لصندوق التقاعد. وضمت اللائحة الفائزة 13 مرشّحاً فازوا جميعهم؛ ثمانية لعضوية المجلس، ثلاثة لصندوق التامين والإعانة واثان لصندوق التقاعد. وذهب المقعدان المتبقيان الى مرشّحي حركة أمل الدكتور عماد صوان عن مقعد صندوق التقاعد، والدكتور رامي الاتات عن

مقعد صندوق الإعانة والتامين. الأجزاء التي سبقت الانتخابات، في ظل الأوضاع الحرجة مالياً وإدارياً هناك اختلافاً في الرؤية التي كيفية التعاطي مع المشاكل التي تفكّت بالنقابة»، وقال إن العمل مع المجلس الجديد ذي الأغلبية المنسجمة «من شأنه حكماً أن يعالج الأمور ويصلح المشاكل الإدارية العالقة». وفيما اعتبر أن «السياسة هي التي أوصلت الى هذه النتائج الإيجابية»، شدّد على أن «الجو داخل النقابة سيبقى نقابياً بحثاً لمصلحة الطبيب أولاً... وسنباشر الإعداد لورشة عمل إصلاحية».

تجدد الإشارة الى أن «حراك الأطباء» كان يطالب، إضافة الى رفع

المعيش التقاعدي المحد بـ 600 الف ليرة وتحسين شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، بإقالة المديرة المديرة

العامة الإدارية في النقابة المدعومة من التيار الوطني الحر والبعثة، برأيهم، «خلافًا للقانون والمسؤولة

بشكل مباشر عن تدهور وضع اشتراكاتهم، واقترح منهم نحو 3400 فقط».

وفق مصادر مطلعة داخل النقابة، فإنه لم يسبق للنقابة أن شهدت نسب إقتراع أعلى، «لأنها عدت متدنية هذا العام نظرا الى حجم التوقعات التي كانت سائدة لدى غالبية الأطباء»، إذ أنّ التدهور المالي في النقابة الذي وثقه تقرير مستشار وزير الصحة قبل نحو شهر كان يجب أن تُشكّل دافعا للأطباء لخوض الانتخابات دفاعا عن نقابيتهم التي تعاني حالياً من «خلل جوهري» في الحسابات و«تغيب عنها أسس المحاسبة والسليمة وتواجه مخاطر تعريض موجوداتها للضياع والسرقة»، إلا أن أكثر من 60% من الأطباء وجدوا أنفسهم غير معنيين بكل ذلك، إلى ذلك، كشفت النتائج هشاشة مجموعة «اطباء الحراك» الذين عجزوا عن خوض معركة حقيقية وفعليه، والأهم مُستقلة، لتحقيق ما كانوا يطالبون به من إصلاحات في النقابة، إذ بدل توحيد جهودهم، تشردم هؤلاء وتوزعوا بين منسحب، ومعترف عن استحتمال المسار الحالي، وعائد إلى عباءة حزبه، وأعلنوا دعمهم لائحة أمل - المستقبل - الاشتراكي.

## ...المستقبل والقوات يخسران في نقابة الشمال والنقيب شيوعي بالتزكية

القانونية لكل طبيب بغية حماية من التجريح والتجاوز»، ورأى أن فوز مرشح من الحزب الشيوعي في طرابلس، «لدليل جديد على أنها مدينة الخنوع والإفتتاح على كل التجارات السياسية والمدنية، وليست مدينة للإرهاب». وبحسب معلومات «الإخبار» فقد مورست ضغوطات سياسية كبيرة من قبل تيار المستقبل على المرشح محمود علم الدين، للإنسحاب من المعركة قبل ساعات قليلة من فتح صناديق الاقتراع، إلا أن الأخير أغلق هاتفه وفضل عدم الرد على الاتصالات. علم الدين قال لـ«الإخبار» إن «ما حصل كان بمثابة تمنيات، وليس ضغوطات»، مشيراً الى أنه ترشح «كمستقل،

### نسبة الاقتراع تجاوزت 63 في المئة ممن سددوا اشتراكاتهم

318، وجرجس 298، فيما حصل المرشح المستقل بسام الخوري على 256 صوتا. وشملت عملية الاقتراع انتخاب ثلاثة أعضاء للجنة التقاعد، وقد فاز الأطباء كليم حريكي وعامر حمزة وهاني لبد،

<p>ابرز المرشحين لعضوية المجلس</p>	
عدد المقترعين 3401	
<b>مرشحو «النقابة تجمعنا» المدعومة من حزب الله والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الكتائب</b>	
<b>شرف لويس أبو شرف</b>	1445
<b>وسيم خليل البيطار</b>	1362
<b>برنارد جوزيف جرباقة</b>	1333
<b>تغريد حسن حاج علي</b>	1192
<b>أسامة نجيب شمص</b>	1173
<b>يوسف بهجت الحداد</b>	1163
<b>كريكور بروانت اجيديان</b>	1113
<b>مرشحو «الطبيب اولا» المدعومة من حركة أمل وتيار المستقبل والحزب الاشتراكي</b>	
<b>جورج فيليب اقتيموس</b>	1103
<b>جورج عزيز الهرير</b>	984
<b>حسن موسى بسام</b>	859
<b>ماريان موسى نعمة مجدلاني</b>	839
<b>أنيس شفيق أبي عكر</b>	725
<b>بدر وفيق زيدان</b>	718
<b>جان عبده أبي يونس</b>	624
<b>مرشحو المستقلين المدعومين من الحزب الشيوعي</b>	
<b>علي حسن شمس الدين</b>	624
<b>جان الخوري انطونيوس الحاج</b>	481
<b>محمد سامي الحاج</b>	460
<b>رافيلوزانت بانجاريان</b>	448
<b>شريل مارون عازار</b>	416

وزارة البيئة الآن في وضع لا تحسد عليه. صحيح انها ليست من وضع الخطة الطارئة البالغة السوء (عام 2016) التي تقضي بطمر النفايات على الشاطئ، الا انها مسؤولة عن الفشل الذي أوصلنا الى ما وصلنا اليه. فيما لا يزال في

الوزارة فريق العمل الفاشل نفسه الذي اثبتت التجارب أنه لا يعرف بضعايا البيئة المعقدة أكثر من أي وزير «جديد». ولم يكن يوماً قادراً على ممارسة دوره في فضح اتجاهات الوزراء أصحاب الصفقات. ولهذا فإن تغيير الوزراء، انا لم يكن «ثورياً»، لن يجدي طالما بقيت «كيلة» الموظفين والمستشارين انفسهم في طلاحون الوزارة والغريب أن في الوزارة من يعتقد، مخطناً، ان في امكانها ان تعمل من دون ادارة ومن دون مدير عام، او مع مدير يعمل بشكل معاد لقسم من الموظفين، من دون أن يدت أحد بأمره وبالمخالفات والارتكابات التي تدور الشبهات فيها حوله وحول بعض الموظفين!

ورغم ذلك كله، ورغم أن وزارة البيئة لم تكن وراء وضع الخطة الطارئة اثر أزمة العام 2015، فإن عليها واجب درسها وتقييمها. كإجراء ضروري ومرحلي وانتقالي قبل أن تقترح خططها البعيدة المدى، وعملية التقييم يجب أن تشمل كل المرحلة السابقة، أي منذ بدء التفكير بضرورة انتهاء مفاعيل الخطة الطارئة الأولى العام 1997، والتعثرات المستمرة حتى يومنا هذا، مروراً بتقييم أزمة العام 2015، الى تقييم أسس خطة العام 2016، والملاحظات التي لم يأخذ بها أحد، وهيمنة مجلس الانماء والاعمار على التخطيط ووضع دفاتر الشروط والتاهيل والتلزم والمراقبة... والنتائج الكارثية التي خلصنا اليها!

ورغم أن خطة طوارئ العام 2016 «طارئة» وسيئة بكل المعايير، إلا أن لها قواعد لم يتم احترامها، يفترض بوزارة البيئة فتح تحقيق حولها، ان لناحية طرق الردم او لناحية طرق عمل المطامر، او طرق تشغيل المعامل وتطويرها للفرز والتخضير، ومخالفة شروط العقود لناحية التسليم، وسوء تقدير الكميات واحتمابها...

الخ، إضافة الى الاجراءات المتعلقة بحسن الطمر لناحية التغليف وسحب الغازات وكيفية المعالجة، او لناحية معالجة العصاره وغيرها من الاجراءات المطلوبة من الشركات المتلزمة بعمليات الجمع والفرز في المصدر.

وقد تأخرت وزارة البيئة في توجيه كتاب الى رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر مؤخراً، تطالب فيه به، تفعيل فرز النفايات من المصدر في اقصية جبل لبنان، تطبيقاً للمادة 2 من القانون 2018\80 التي نصّت على وجوب تطبيق مبدأ الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة (يشكل الفرز من المصدر أحد أبرز عناصره)، واستناداً الى عقدي كنس النفايات وجمعها ونقلها في اقصية جبل لبنان بإستثناء قضاء جبيل، المذين وقعهما مجلس الانماء والاعمار مع مجموعتي «رامكو» و«موعوض إيه» عامي 2016 و2017!

الجميع يعرف أن قدرة استيعاب طمر الجديدة يفترض أن تكون قد انتهت، وأنه يتم التحاليل على المساحات لشهر إضافي، وأن أحداً لم يأخذ على حمل الجد التحذيرات والدعوات الي الاسراع في ايجاد حلول استراتجية، مما يرفع من احتمال وجود نوايا مبيتة، لا تزال مسيطرة منذ سنوات، لتصبح الصفقات أمراً واقعاً لا بدول عنا. وكما في كل مرة، سيأتي من يقول في اللحظة الاخيرة (التي لم تعد بعيدة)، ليس امامكم الا توسيع خطة الطوارئ والمزيد من الردم، وتكبير مساحة الارض المردومة لصالح القوى السياسية المهيمنة في المناطق، على حساب البيئة والأسلاك العامة، مع كثير من الهدر في المال العام. كما أن

ليس لديكم من حلول على المدى المتوسط والبعيد سوى المحارق!

انطلاقاً من كل ذلك، المرجح أن لا تتضمن الخطة التي تقدم بها وزير البيئة الى مجلس الوزراء، أي اتجاه للمحاسبة والمراجعة للمرحلة السابقة، مقترحا في خطته «طبخة»، فيها التخفيف والفرز والتخمين والطمر وتوسيع المطامر وصولاً الى الحارق... مما يفسر عدم الاهتمام مجدداً بالحلول الاستراتيجية، في مقابل إرضاء أكبر عدد ممكن من المالبين بكل شيء، واي شيء، لاسيما

المرافئين على قرابين من «سيدير» لانشاء «سيدر» محارق مكلفة جدا بكل المعايير!

كان الرهان أن يأتي وزير ثوري لا يصوري الى وزارة البيئة كي يضع ملفات البيئة الخطيرة على قاعدة استراتجية وعلى سكة الحل، إلا أن القوى السياسية التي اختارت حقيبة البيئة رغم كل الاخفاقات، لم تتعلم من التجربة السابقة أن مقاربة القضايا البيئية لا تكون على طريقة الجمعيات عبر الحملات

الفولكلورية للثقافة؛ أو على الأرجح انها تعلمت درساً آخر يقول إن السياسة في لبنان غنيمة، كما كان يحصل دائماً... ومن دون حساب!

في اتصال مع «الإخبار»، أهدّ

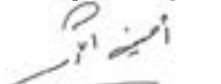
النقيب بو شرف أن مطالب الحراك «هي مطالب جميع الأطباء. إلا ان هناك اختلافاً في الرؤية التي كيفية التعاطي مع المشاكل التي تفكّت بالنقابة»، وقال إن العمل مع المجلس الجديد ذي الأغلبية المنسجمة «من شأنه حكماً أن يعالج الأمور ويصلح المشاكل الإدارية العالقة». وفيما اعتبر أن «السياسة هي التي أوصلت الى هذه النتائج الإيجابية»، شدّد على أن «الجو داخل النقابة سيبقى نقابياً بحثاً لمصلحة الطبيب أولاً... وسنباشر الإعداد لورشة عمل إصلاحية».

تجدد الإشارة الى أن «حراك الأطباء» كان يطالب، إضافة الى رفع المعاش التقاعدي المحد بـ 600 الف ليرة وتحسين شروط الاستفادة من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، بإقالة المديرة المديرة العامة الإدارية في النقابة المدعومة من التيار الوطني الحر والبعثة، برأيهم، «خلافًا للقانون والمسؤولة

بشكل مباشر عن تدهور وضع اشتراكاتهم ويحث لهم الانتخاب؛(من

وفق مصادر مطلعة داخل النقابة، فإنه لم يسبق للنقابة أن شهدت نسب إقتراع أعلى، «لأنها عدت متدنية هذا العام نظرا الى حجم التوقعات التي كانت سائدة لدى غالبية الأطباء»، إذ أنّ التدهور المالي في النقابة الذي وثقه تقرير مستشار وزير الصحة قبل نحو شهر كان يجب أن تُشكّل دافعا للأطباء لخوض الانتخابات دفاعا عن نقابيتهم التي تعاني حالياً من «خلل جوهري» في الحسابات و«تغيب عنها أسس المحاسبة والسليمة وتواجه مخاطر تعريض موجوداتها للضياع والسرقة»، إلا أن أكثر من 60% من الأطباء وجدوا أنفسهم غير معنيين بكل ذلك، إلى ذلك، كشفت النتائج هشاشة مجموعة «اطباء الحراك» الذين عجزوا عن خوض معركة حقيقية وفعليه، والأهم مُستقلة، لتحقيق ما كانوا يطالبون به من إصلاحات في النقابة، إذ بدل توحيد جهودهم، تشردم هؤلاء وتوزعوا بين منسحب، ومعترف عن استحتمال المسار الحالي، وعائد إلى عباءة حزبه، وأعلنوا دعمهم لائحة أمل - المستقبل - الاشتراكي.

وفق مصادر مطلعة داخل النقابة، فإنه لم يسبق للنقابة أن شهدت نسب إقتراع أعلى، «لأنها عدت متدنية هذا العام نظرا الى حجم التوقعات التي كانت سائدة لدى غالبية الأطباء»، إذ أنّ التدهور المالي في النقابة الذي وثقه تقرير مستشار وزير الصحة قبل نحو شهر كان يجب أن تُشكّل دافعا للأطباء لخوض الانتخابات دفاعا عن نقابيتهم التي تعاني حالياً من «خلل جوهري» في الحسابات و«تغيب عنها أسس المحاسبة والسليمة وتواجه مخاطر تعريض موجوداتها للضياع والسرقة»، إلا أن أكثر من 60% من الأطباء وجدوا أنفسهم غير معنيين بكل ذلك، إلى ذلك، كشفت النتائج هشاشة مجموعة «اطباء الحراك» الذين عجزوا عن خوض معركة حقيقية وفعليه، والأهم مُستقلة، لتحقيق ما كانوا يطالبون به من إصلاحات في النقابة، إذ بدل توحيد جهودهم، تشردم هؤلاء وتوزعوا بين منسحب، ومعترف عن استحتمال المسار الحالي، وعائد إلى عباءة حزبه، وأعلنوا دعمهم لائحة أمل - المستقبل - الاشتراكي.

<b>بنك بلوم للتنمية</b>	
<div><div><div><div><div><div><span></span></div></div></div><div><div><div><span></span></div></div></div><div><div><div><span></span></div></div></div></div></div></div> <div>بنك بلوم للتنمية</div> <div>مصرف إسلامي</div>	
بسم الله الرحمن الرحيم	
<b>التقرير الشرعي عن أعمال بنك بلوم للتنمية ش.م.ل عن السنة المنتهية بـ ٢٠١٨/١٢/٣١ الموافق ٢٤ / ربيع الآخر / ١٤٤٠ هـ.</b>	
الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الى السادة مساهمي بنك بلوم للتنمية ش.م.ل. المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،	
وفقاً لخُطاب التكليف تقدم التقرير الشرعي السنوي التالي:	
لقد أطلعنا على المبادئ المستخدمة والقعود والوثائق المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك لغاية ٢٠١٨/١٢/٣١، ولقد ضمننا مباشرة او عن طريق إدارة التدقيق الشرعي بالمراقبة اللازمة لإبداء الرأي، عمّا اذا كانت المؤسسة التزمت بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفائزات والقرارات والتوصيات المحددة التي تم اصدارها من قبلنا.	
تتبع مسؤلية التأكد من أنّ البنك يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أمّا مسؤوليتنا فنقتصر على إبداء الرأي المستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك.	
فمنّا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص وتوثيق الإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختيار كل نوع من أنواع العمليات والوثائق.	
فمنّا بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لتزويدنا بالأدلة الكافية لإعطائنا التأكيد اللازم بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	
في رأينا:	
١- أنّ القعود والوثائق والعمليات والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المنتهية بـ ٢٠١٨/١٢/٣١ والتي أطلعنا عليها فقد تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	
٢- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الاساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.	
٣- لقد تم تجنب المكاسب المحصلة من العمليات غير المتوافقة مع الشريعة وتم اتخاذ الإجراءات لصرهها في اوجه البرّ.	
٤- أنّ مسؤولية إخراج الزكاة هي على عاقل المساهمين وبلغ نصيب زكاة السهم الواحد مائتي واحد عشرة ليرة لبنانية وسبعة وخمسين قرشاً فقط لا غير، وعلى كل مساهم ضرب عدد أسهمه بنسبة زكاة السهم الواحد لمعرفة مبلغ الزكاة الواجب على أسهمه.	
تشكر هيئة الرقابة الشرعية، ادارة البنك والعاملين فيه على حرصهم والتزامهم بتطبيق احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، داعين لهم بالتوفيق والسداد.	
ببروت في ١١/ رجب/ ١٤٤٠هـ الموافق ٢٠١٩/٠٣/١٨	
<b>توقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية</b>	
عضو الهيئة الشّيخ أمين الكريدي	رئيس الهيئة الدكتور عبد الستار أبو غدة
	
	

## علمه الخاصة

## نهايات السلطة

### حبيب معلوف

في انتظار الخطة التي ستعلن عنها وزارة البيئة. استباقاً لازمة النفايات المتجددة، لا بد من إبداء ملاحظات سيتم على أساسها تقييم ما يفترض أن تقترحه الوزارة على مجلس الوزراء.

أولاً، يُفترض أن تتضمن الاقتراحات شقاً استراتيجياً للمرحلة المقبلة، وآخر يتعلق بالحالة الطارئة المستجدة الآن في العاصمة والمناطق.

في الشق الاستراتيجي، لم يُفهم بعد ما انا كان سيتم طرح استراتيجية ادارة النفايات، كما ينص القانون رقم 80 (بتاريخ 2018/10/10) الذي منح الحكومة (وزارة البيئة) 6 اشهر - تم تجاوزها - لعرض هذه الاستراتيجية، ام سيتم عرض خارطة طريق للوصول الى مثل هذه الاستراتيجية (وهو الخيار الأسلم مبدئياً)، لفتح المجال أمام المعنيين (وهم كثير) للمشاركة في صياغتها، الأمر الذي لم يحصل. إذ لا يبدو أن الوزارة قد استعانت، حسب علمنا، بمن يعرف بكيفية وضع هذه الخريطة وتحقيق الاستراتيجية! الا اذا اعتبر خيار الاستعانة بخبير اجنبي لوضع استراتيجية شكلية وترجمتها الى العربية، رفقاً لاي عتب واستباقاً لأي نقد، التزاماً بموجبات القانون! في وقت لا تزال الحكومة (وزارة البيئة) تعتمد على مجلس الانماء والاعمار الذي يعاني من حساسية مفرطة إزاء أي نقاش عميق حول الخيارات الاستراتيجية، ويفضل العمل دائماً في خطط طوارئ تحتاج الى دراسات استشارية بسيطة وتلزمنا على الطلب، مكرراً خطفه الفاشلة السابقة بردم البحر، ومتدرباً - كالعادة - بأنه يتنفذ ما يطلبه مجلس الوزراء.

وزارة البيئة الآن في وضع لا تحسد عليه. صحيح انها ليست من وضع الخطة الطارئة البالغة السوء (عام 2016) التي تقضي بطمر النفايات على الشاطئ، الا انها مسؤولة عن الفشل الذي أوصلنا الى ما وصلنا اليه. فيما لا يزال في الوزارة فريق العمل الفاشل نفسه الذي اثبتت التجارب أنه لا يعرف بضعايا البيئة المعقدة أكثر من أي وزير «جديد». ولم يكن يوماً قادراً على ممارسة دوره في فضح اتجاهات الوزراء أصحاب الصفقات. ولهذا فإن تغيير الوزراء، انا لم يكن «ثورياً»، لن يجدي طالما بقيت «كيلة» الموظفين والمستشارين انفسهم في طلاحون الوزارة والغريب أن في الوزارة من يعتقد، مخطناً، ان في امكانها ان تعمل من دون ادارة ومن دون مدير عام، او مع مدير يعمل بشكل معاد لقسم من الموظفين، من دون أن يدت أحد بأمره وبالمخالفات والارتكابات التي تدور الشبهات فيها حوله وحول بعض الموظفين!

ورغم ذلك كله، ورغم أن وزارة البيئة لم تكن وراء وضع الخطة الطارئة اثر أزمة العام 2015، فإن عليها واجب درسها وتقييمها. كإجراء ضروري ومرحلي وانتقالي قبل أن تقترح خططها البعيدة المدى، وعملية التقييم يجب أن تشمل كل المرحلة السابقة، أي منذ بدء التفكير بضرورة انتهاء مفاعيل الخطة الطارئة الأولى العام 1997، والتعثرات المستمرة حتى يومنا هذا، مروراً بتقييم أزمة العام 2015، الى تقييم أسس خطة العام 2016، والملاحظات التي لم يأخذ بها أحد، وهيمنة مجلس الانماء والاعمار على التخطيط ووضع دفاتر الشروط والتاهيل والتلزم والمراقبة... والنتائج الكارثية التي خلصنا اليها!

ورغم أن خطة طوارئ العام 2016 «طارئة» وسيئة بكل المعايير، إلا أن لها قواعد لم يتم احترامها، يفترض بوزارة البيئة فتح تحقيق حولها، ان لناحية طرق الردم او لناحية طرق عمل المطامر، او طرق تشغيل المعامل وتطويرها للفرز والتخضير، ومخالفة شروط العقود لناحية التسليم، وسوء تقدير الكميات واحتمابها...

الخ، إضافة الى الاجراءات المتعلقة بحسن الطمر لناحية التغليف وسحب الغازات وكيفية المعالجة، او لناحية معالجة العصاره وغيرها من الاجراءات المطلوبة من الشركات المتلزمة بعمليات الجمع والفرز في المصدر.

وقد تأخرت وزارة البيئة في توجيه كتاب الى رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر مؤخراً، تطالب فيه به، تفعيل فرز النفايات من المصدر في اقصية جبل لبنان، تطبيقاً للمادة 2 من القانون 2018\80 التي نصّت على وجوب تطبيق مبدأ الادارة المتكاملة للنفايات الصلبة (يشكل الفرز من المصدر أحد أبرز عناصره)، واستناداً الى عقدي كنس النفايات وجمعها ونقلها في اقصية جبل لبنان بإستثناء قضاء جبيل، المذين وقعهما مجلس الانماء والاعمار مع مجموعتي «رامكو» و«موعوض إيه» عامي 2016 و2017!

الجميع يعرف أن قدرة استيعاب طمر الجديدة يفترض أن تكون قد انتهت، وأنه يتم التحاليل على المساحات لشهر إضافي، وأن أحداً لم يأخذ على حمل الجد التحذيرات والدعوات الي الاسراع في ايجاد حلول استراتجية، مما يرفع من احتمال وجود نوايا مبيتة، لا تزال مسيطرة منذ سنوات، لتصبح الصفقات أمراً واقعاً لا بدول عنا. وكما في كل مرة، سيأتي من يقول في اللحظة الاخيرة (التي لم تعد بعيدة)، ليس امامكم الا توسيع خطة الطوارئ والمزيد من الردم، وتكبير مساحة الارض المردومة لصالح القوى السياسية المهيمنة في المناطق، على حساب البيئة والأسلاك العامة، مع كثير من الهدر في المال العام. كما أن ليس لديكم من حلول على المدى المتوسط والبعيد سوى المحارق!

انطلاقاً من كل ذلك، المرجح أن لا تتضمن الخطة التي تقدم بها وزير البيئة الى مجلس الوزراء، أي اتجاه للمحاسبة والمراجعة للمرحلة السابقة، مقترحا في خطته «طبخة»، فيها التخفيف والفرز والتخمين والطمر وتوسيع المطامر وصولاً الى الحارق... مما يفسر عدم الاهتمام مجدداً بالحلول الاستراتيجية، في مقابل إرضاء أكبر عدد ممكن من المالبين بكل شيء، واي شيء، لاسيما المرافئين على قرابين من «سيدير» لانشاء «سيدر» محارق مكلفة جدا بكل المعايير! كان الرهان أن يأتي وزير ثوري لا يصوري الى وزارة البيئة كي يضع ملفات البيئة الخطيرة على قاعدة استراتجية وعلى سكة الحل، إلا أن القوى السياسية التي اختارت حقيبة البيئة رغم كل الاخفاقات، لم تتعلم من التجربة السابقة أن مقاربة القضايا البيئية لا تكون على طريقة الجمعيات عبر الحملات الفولكلورية للثقافة؛ أو على الأرجح انها تعلمت درساً آخر يقول إن السياسة في لبنان غنيمة، كما كان يحصل دائماً... ومن دون حساب!